

ملخص تنفيذي

يخضع الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة لاحتلال إسرائيلي وسياسات استعمارية مستمرة تحرمهم من حقوقهم الأساسية. وقد تجلّى ذلك، بين أمور أخرى، في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، المرتبط بمجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، واحتجاز التنمية، والاستيلاء على الاقتصاد الفلسطيني من قبل القوة القائمة بالاحتلال ومؤسسات تجارية مرتبطة بها. إنّ الشركات الإسرائيلية والشركات متعددة الجنسيات العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة تحت إدارة سلطات الاحتلال متواطئة عن علم في انتهاكات للقانون الدولي بحق السكان الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال. وكما هو متوقع، استفادت هذه الشركات من ثقافة الإفلات من العقاب القائمة أصلاً والمستغلة من جانب الاحتلال الإسرائيلي الذي طال أمده، واستفادت أيضاً من الافتقار (لإنفاذ) الأطر التنظيمية بموجب القانون الدولي، ولا سيّما القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي، المتعلقة بالشركات العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة لتجنب المسؤولية القانونية وتبويض أنشطتها غير المشروعة - واقتران ذلك بالافتقار إلى الإرادة السياسية لدى الدول الثالثة في هذا الصدد.

يعتبر محجر "ناحل رابه"، الذي تديره شركة هايبلبرغ سيمنت (HeidelbergCement) الألمانية متعددة الجنسيات من خلال شركة هانسين إسرائيل (Hanson Israel) التابعة لها، مثلاً واضحاً على تواطؤ الشركات في ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي يمكن أن تصل إلى جرائم ضد الفلسطينيين معترف بها دولياً. وتوثق الحالة الدراسية في هذا التقرير الآثار المباشرة وغير المباشرة للمحجر وأنشطته على حياة القرى الفلسطينية القريبة وكذلك على السكان الفلسطينيين ككل خلال الـ 13 عاماً الأخيرة.

لقد جرى استخراج الموارد الطبيعية الفلسطينية من قبل هايبلبرغ سيمنت، لا سيما الحجارة، في سياق من السياسات المؤسسية المتعمّدة والهادفة إلى مصادرة واستغلال الأرض والموارد الفلسطينية من قبل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال. ونتيجة لذلك، حُرّم الفلسطينيون من حقهم في تقرير المصير وحقهم في الوصول إلى مواردهم الطبيعية والسيطرة عليها، بينما يعاني اقتصادهم من حالة استيلاء وإعاقة متواصلة في التنمية، حيث تُسلب مليارات الدولارات من الاقتصاد الفلسطيني كل عام. وتشير تقديرات متحفظة للبنك الدولي إلى أنّ الإيرادات المفقودة تبلغ 3.4 مليار دولار سنوياً، والتي لديها القدرة على زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بمقدار حوالي الثلث. وتقدّر القيمة المحتملة التي يمكن جنيها من إنتاج المحاجر في الضفة الغربية المحتلة، حيث تعمل هايبلبرغ سيمنت، بـ 900 مليون دولار سنوياً.^ب

الاستنتاجات الرئيسية

انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن العمليات في المحجر

- حق تقرير المصير وحق ممارسة السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية: إنّ أنشطة هايبلبرغ سيمنت، التي تشمل استخراج الحجارة وتصنيع مواد في محجر "ناحل رابه" الواقع في أرض محتلة، تساهم في انتهاك الحق الفلسطيني بتقرير المصير والسيادة الدائمة على الموارد الطبيعية، وهو المبدأ الأساسي للقانون الدولي.
- الاستيلاء غير المشروع على الأراضي: تستفيد هايبلبرغ سيمنت من الاستيلاء على الممتلكات الخاصة والعامّة العائدة للسكان الفلسطينيين المحميين.
- النهب: ما يجري استخراجه على وجه غير مشروع من موارد طبيعية من محجر "ناحل رابه" يجري نقله إلى مستوطنات إسرائيلية وإلى قطاع الإنشاءات في إسرائيل، بينما تُدفع العائدات إلى الإدارة المدنية الإسرائيلية. ويقدم ذلك دليلاً على أنّ الأنشطة غير المشروعة في محجر "ناحل رابه" تعود بالفائدة على الاقتصاد الإسرائيلي، بما في ذلك المشاريع الاستيطانية، على حساب الشعب الفلسطيني، وبذلك تصل هذه الممارسات إلى جريمة نهب ترتكبها قوة الاحتلال بتسهيل من هايبلبرغ سيمنت.

- **الحق في حرية الحركة:** ساهمت *هايدلبرغ سيمنت* واستفادت من القيود المنهجية المفروضة إسرائيليًا على وصول الفلسطينيين إلى أراضيهم ومواردهم الطبيعية والاستفادة منها، والتي طبقت من خلال مصادرة الأراضي وإنشاء الجدار والمشاريع الاستيطانية والبنية التحتية العسكرية.
- **الحق في العمل والحصول على سبل العيش:** لقد منع محجر "ناحل رابه" الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم ومواردهم واستغلالها، مما فاقم من تقييد مجالات العمل والفرص الاقتصادية والحرمان من سبل العيش.
- **نقل السكان المدنيين إلى أرض محتلة:** سهلت وساهمت عمليات وأنشطة *هايدلبرغ سيمنت* المتواصلة في محجر "ناحل رابه"، طيلة أكثر من عقد من الزمان، في نقل المستوطنين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال تقديم فرص التوظيف والحوافز المجزية، إضافة إلى توفير مواد البناء المستخدمة في تأسيس وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية.
- **الأثر والتدمير البيئي:** مضى على عمل محجر "ناحل رابه" أكثر من ثلاثة عقود حيث يستنفد الموارد والمواد الخام الموجودة. إضافة إلى ذلك، فإن سحب الغبار والتلوث الناجم عن المحجر أثرت على السكان والزراعة في القرى القريبة. وبذلك يشكل تدمير البيئة انتهاكًا للحق في الحياة والصحة.

إنكار التورط في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والمسؤولية عنها

قدّمت *هايدلبرغ سيمنت* تبريرات عديدة لشرعنة عملياتها في محجر "ناحل رابه"، وإنكار مسؤوليتها الناجمة عن تورطها في انتهاكات لحقوق الإنسان وانتهاكات جسيمة للقانون الدولي:

- **الانحياز إلى قوة الاحتلال:** تتجاهل *هايدلبرغ سيمنت* وجود احتلال في مكان أنشطتها التي تجري في "ناحل رابه" بالضفة الغربية المحتلة وتستفيد منه، منتهكة بذلك حقوق الفلسطينيين بعملها من خلال السياسات غير القانونية والاستغلالية التي تسنها إسرائيل، قوة الاحتلال، بينما تمارس السيطرة الفعلية على الأرض الفلسطينية المحتلة.
- **استغلال نظام قانوني ظالم:** يسمح الاجتهاد القضائي الإسرائيلي باستغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، كما يتبين من قرار المحكمة العليا الإسرائيلية عام 2011.
- **نشر معلومات خاطئة بخصوص مسؤوليتها:** تنكر *هايدلبرغ سيمنت* أنّ أنشطتها تتسبب بالضرر للفلسطينيين واقتصادهم وينتج عنها انتهاكات لحقوق الإنسان. وتنكر *هايدلبرغ سيمنت* أيضًا دورها في تعزيز سياسات إسرائيل الاستغلالية والتوسعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها تلك السياسات التي تساهم في الحفاظ على المشروع الاستيطاني الإسرائيلي غير المشروع ونموه.
- **الادعاء بالعمل لفائدة المجتمع المتضرر:** في محاولة واضحة لإبعاد الانتقادات الموجهة لعملياتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، تزعم *هايدلبرغ سيمنت* بأن أنشطتها في "ناحل رابه" تفيد الفلسطينيين، بما في ذلك الادعاء بتوفير فرص عمل ومشاريع لفاندهم. هذا وقد أسست *هايدلبرغ سيمنت* شركة فرعية فلسطينية خاضعة لولاية السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية بغية تحسين صورتها. ولا يرتبط الفرع الفلسطيني بأنشطتها في محجر "ناحل رابه"، ويبقى من غير الواضح طبيعة نشاطه أو قيمته الاقتصادية.
- **تقويض الملاك الشرعيين ومجتمعاتهم:** من خلال تشكيل سرد مشوّه يصوّر عملياتها في المحجر بأنها تعود بالفائدة على السكان المحليين، لا تتلاعب *هايدلبرغ سيمنت* فقط بكيفية النظر إلى أنشطتها، لكنها أيضًا تغذي نزع الشرعية عن نضال السكان المتضررين ضد احتلال أجنبي ومصالح الشركات المرتبطة به.

- حماية الشركة الأم من المسؤولية القانونية: أقدمت هايديلبرغ سيمنت على هيكلية مجموعة الشركة عبر الوطنية في كيانات قانونية مختلفة ونفذت عملياتها من خلال فرع إسرائيلي لتحسين الشركة الأم من المسؤولية القانونية.
- فك الارتباط اللامسؤول من خلال بيع المحجر لتجنب المسؤولية القانونية: في أيار/مايو 2019 أعلنت هايديلبرغ سيمنت عن قرارها بيع محجر "ناحل رابه" وبأن عملية التخلص منه قد بدأت. تلجأ الشركات أحياناً إلى فك الارتباط كوسيلة لتجنب تحمل المسؤولية عن انتهاكات لحقوق الإنسان قد تورطت فيها، وللحفاظ على سمعتها - دون التخفيف من حدة أثارها السلبية أو السماح بسبل انتصاف فعالة.

¹ "Who Profits, The Israeli Exploitation of Palestinian Natural Resources: Part II Heidelberg Cement," November 2016, available at: <https://whoprofits.org/updates/the-israeli-exploitation-of-palestinian-natural-resources-part-ii-heidelberg-cement/>, last accessed 20 January 2020, (hereinafter, Who Profits, The Israeli Exploitation of Palestinian Natural Resources: Part II Heidelberg Cement).

² دراسة مشتركة صادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطينية ومعهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، "الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة"، أيلول/سبتمبر 2011، متوفرة بالإنجليزية:

<http://www.mne.gov.ps/pdf/EconomiccostsofoccupationforPalestine.pdf>

ملخص بالعربية:

<http://www.arij.org/files/admin/specialreports/Economic%20cost%20of%20occupation%20-%20Arabic%20Brief.pdf>